وتغطي قوانين ضبط المواد الخطيرة على الصحة المواد الكثيرة التي تستخدم في مجالات مثل العلوم، والفن (الأدب)، وكل منها يقتضي تقدير الخطر في ضوء الطريقة التي سوف تستخدم بها ومستوى الخطر المتضمن. إذا استخدمت مادة في ظروف مختلفة، ثم يتحتم إدراء تقديرات مختلفة. وعادة ما تشترك المدارس في خدمات جمعية (الاتحاد المالي) لسلطات التعليم المحلية لتقديم الخدمات العلمية والتي تقدم خدمات النصح وتعرض مصادر تغطي جميع المواد الخطرة المستخدمة في المدارس العادية. وعند عمل تقديرات عن المواد الخطرة، فمن المهم أن يكون الشخص المسؤول مدركا إدراكا كاملا للمقتضيات القانونية، والممارسة المستحسنة، وكيف ومتى يستخدم المنتج. إن المسؤولية القانونية للتأكد من أن هذه القوانين مستوفاة تقع على عاتق أصحاب العمل، وربما لا ينطبق ذلك على المدارس المستقلة. وحيثما لا يكون الإرشاد متاحا، لا يمكن إجراء تقديرات للخطر، فسيكون من الحكمة بالنسبة لمعلم الفصل أن يتبنى ممارساته الخاصة أو ممارسات شائعة في مكان آخر في التعليم، في مدارس أخرى على سبيل المثال، وليعلم صاحب العمل كتابة بالإجراء الذي سيتخذه. ومن المهم أن نتذكر أن هذه الزيادة في اللوائح القانونية لا تضمن الأمن ولا تعوق القائمين على الأمر من المخاخرة أو من العمل خارج لوائحهم القانونية. والقضية المهمة بالنسبة للمعلمين هي أن يستوثقوا من أن المدارس تخاخب التشريع من خلال سياسة وإجراءات ملحوظة ومميزة.

المسؤوليات المهنية:

لجميع المعلمين وصف وظيفي ينبغي أن يلخص بوضوح مسؤولياتهم. ومنسقو المواد أيضا لهم مسؤوليات تجاه الصحة والأمن. فعلى سبيل المثال، على المنسق مسؤوليات تجاه:

- رعاية وعي المعلمين بالممارسة المنتظمة والمستحسنة.
- تيسير وتوفير الأدلة لتوضيح أنه قد تم توفير مستوى معقول من الرعاية في ضوء التخطيط والتنظيم والتنفيذ.

- مراقبة وتقويم سياسة التوظيف.
- مساعدة المعلمين على متابعة ومسايرة الواجبات الحديثة خلال التدريب الإضافي.
- التأكد من الوثائق السياسية، متضمنة تقدير الخطر، وتقارير الحوادث، .. الخ المتاحة لتشكيل قاعدة للدليل؛ تخطيط المنهج،وتقويمه، ... الخ.

وينبغي أن يكون لدى المعلمين حديثي التأهيل معلومات وفهم للصحة والأمن. وتحتوي "وثيقة رواتب وأحوال معلمي المدارس" والتي تنشر سنويا على واجبات المعلمين في انجلترا وويلز. وتتضمن أهم السمات ما يلي:

♣ مراقبة ترتيب ونظام جيد بين التلاميذ وتأمين صحتهم وسلامتهم عندما يكونون داخل مباني المدرسة، وعندما يندمجون في الأنشطة التابعة لسلطة المدرسة في أماكن أخرى. وسيؤكد ذلك على أن المعلمين يقعون في موضع تحديد وتحليل المخاخر المتضمنة في أنشطة المنهج المدرسي، ومن ثم يطورون ويوظفون استراتيجيات لضبط الخطر، وتقليص احتتمال وقوع الحوادث والإصابات إلى أقل درجة ممكنة. ووفقا لشارب (Sharp, 1990) فإن مناخق أو مجالات الخطر الرئيسية في المدارس على ما يبدو تتجسد في الإشراف، وأداء الأنشطة، وخبيعة الأنشطة، والمعدات، والتجهيزات، والمرافق. وبينما يتوقع أن يحتفظ المديرون بنظامٍ كافٍ للإشراف لحماية جميع الأخفال الذين ترعاهم المدرسة، فإن هذه المسؤولية تفوض لمعلم الفصل. وقضية ما الذي يكوّن ويشكّل الإشراف الكافي تعتمد على عدد من الظروف مثل:

- السن والنضج، والمستوى المألوف والمعتاد من السلوك، وعدد التلاميذ.
- خبيعة النشاط ومكان تنفيذه.

- قدرة أعضاء هيئة التدريس على الإشراف. فعلى سبيل المثال قد يشرف المعلم على نحو يتسم بالكفاية على 50 تلميذا ملتزمين في مجال المدرسة، بينما تكون نسبة معلم واحد لكل خمسة خلاب من ذوي السلوكيات الحادة غير كافية، أو كافية بالكاد في نفس المحيط. وفي القانون العام، يعتبر المدير مسؤولا عن نظام الإشراف لأنه لديه المعلومات التفصيلية عن الأحكام الصحيحة والخبرة المهنية الضرورية لإصدارها. ويهتم الإشراف الصحيح بكلٍ من الكم والكيف في الإشراف. ولذا فلا يجب فقط أن يكون هناك عددٌ كافٍ من الأفراد الذين يعملون كمشرفين، بل إن هؤلاء الأفراد يجب أن يكونوا أكفاء في ذلك المجال وأن يتصرفوا تصرف المشرفين الحكماء العقلاء (Sharp, 1990: 3).

وعلى المسؤولين أيضا مسؤلية توصيل أوامر المنهج القومي. ويفرض قانون التعليم لعام 1993 مسؤوليات مهمة على المؤسسات الحاكمة لجميع المدارس تجاه الأخفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة. ويقتضي هذا القانون أن يصدر سكرتير الولاية رمزا للممارسة مقدما نصيحة عملية بخصوص تلك المسؤوليات، ويجب أن يكون لدى المؤسسة الحاكمة اعتبار خاص لذلك الرمز عند تنفيذ واجباتها نحو التلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة. ويمكن أن يؤدي الفشل في فعل ذلك إلى الإهمال في توفير التعليم.

وهناك قضية أخرى لاحظها ويتني (Whitney, 1997) وترتبط بالطلبة المستأسدين على من هم أضعف منهم. وقد تبعت هذه القضية الأخبار بأن المدرسة في لندن ريتشموند وافقت بشكل ودي مع خالب سابق استجابة لادعائه بأنها فشلت في التعامل مع الطلبة المستأسدين عليه. وقد ناقش ويتني القضية وأثار عددا من الموضوعات بخصوص واجب رعاية الأخفال كجزء من مسؤولية المعلمين نحو حماية الأخفال من أي ضرر محتمل ويمكن التنبؤ به. وبوضوح فإن الطلاب المستأسدين على من هم

بالضعف أمام ادعاءات الاستغلال أو الألفة الزائدة إذا كان هناك اتصال بدني بينهم وبين التلاميذ. ويعتبر بريرلي (Brierley, 1988) أن التدريس سيكون مستحيلا إذا منع المعلمون من الاتصال البدني بالتلاميذ. ويعرض مراجعة مفيدة لما يعتبر مقبولا، وما يعتبر غير مقبول من أشكال الاتصال البدني (شكل ١) وهذه النصيحة تزكي بداية الوحدة رقم "٥٥٠ أ" في قانون التعليم لعام ١٩٩٦، والتي قدمت في قانون التعليم لعام ١٩٩٧ والذي أصبح ساريا في أبريل عام ١٩٩٨، والذي منح المدارس قوة واضحة لاستخدام القوة المعقولة لكبح التلاميذ، ولمنعهم من ارتكاب الجرائم على سبيل المثال، ولمنعهم من إيذاء أنفسهم أو إيذاء الآخرين، أو إتلاف الممتلكات، أو إحداث تلف كبير. والقوة المعقولة مفتوحة للتفسير وجميع ظروف التدخل سيتم فحصها. وينطبق ذلك على الأحداث في المباني المدرسية وفي أي مكان آخر بما فيها الرحلات المدرسية، عندما يكون المعلم مسؤولا عن الطلاب المعنيين.

الاتصال المقبول:

عندما يكون الطالب المحبط بحاجة إلى الشعور بالراحة أو الثقة. يعتبر تقديم الاتصال البدني في هذه الظروف مقبولا وضروريا. وعلى النقيض فإن الاتصال البدني غير الضروري وغير المبرر ليس مقبولا.

يدخل بعض المدرسين في اتصال بدني مع تلاميذهم كجزء من واجباتهم التعليمية. وحتما ستكون هناك حاجة للاتصال البدني أثناء عملية تدريس طالب أحد تمرينات التربية البدنية أو تعليمه فنية رياضية، ففي عدد من تمرينات التربية البدنية يحتاج التلاميذ إلى دعم بدني لأسباب ترتبط بأمنهم وسلامتهم.

وسيحتاج المعلمون المسؤولون عن الإسعافات الأولية لأن يتصلوا بدنيا بالتلميذ الذي يحتاج إلى الإسعافات الأولية.

الاتصال غير المقبول:

بعض الاتصالات البدنية غير قانونية؛ فلمس التلميذ بطريقة غير محتشمة يعتبر نوعا من الإهانة. ويعتبر ضرب الطفل أو صفعه على وجهه نوعا من العدوان.

شكل (1) الاتصال البدني بالتلاميذ

وقد تم إلغاء العقاب البدني من المدارس منذ 1987، ولا يشمل تعريف العقاب البدني استخدام العصى فحسب، وإنما أيضا أشكالا أخرى من العقاب البدني، منها على سبيل المثال أن يصفع المعلم الطفل، أو أن يمسكه بقوة وبغلظة، أو أن يقذفه الطفل بأشياء مثل الطباشير. (Brieley, 1998: 2)

ويناقش ويتني (Whitney, 1996) الاتصال البدني بالتلاميذ في ضوء الأعداد المتزايدة من الدعاوى التي لا تسندها الأدلة من قبل التلاميذ بالتعرض للاستغلال من قبل المعلمين. وقد لاحظ ويتني أيضا أن المعلمين ربما يحتاجون لأن يتصلوا بدنيا بطفل ما، كأن يضع المعلم ذراعه على كتف الطفل المحبط كنوع من إبداء التعاطف معه. ولكنه يؤكد على أن أي لمسة يجب أن تهدف إلى سد احتياجات التلميذ، وليس احتياجات المعلم. وينصح بأن تهديد الأطفال بدنيا ليس مقبولا، وكذلك الدخول إلى خصوصيات الطفل لاسيما عندما يتضمن أمورا جنسية أو دينية أو ثقافية. وبالإضافة إلى ذلك فمن غير الحكمة أن يزوى المعلم الطفل في ركن أو أمام الحائط أو أي وضع آخر يوحي بأن المعلم يستخدم جسمه للتخويفوالتهديد. ومن المهم جدا أن يبتعد المعلم عن فعل أي شيء يمكن أن يساء فهمه، وأن يحاول أن يعمل ضمن سياسة وإجراءات المدرسة المقررة لحماية نفسه من الدعاوى والشكاوى الكيدية.